



دور مؤشرات السلامة المالية في تقييم الاستقرار المالي المصرفي: دراسة تحليله للقطاع المصرفي العراقي

أ. د. سندس حميد موسى البدري
جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد
sundosh.alkatrany@uokufa.edu.iq

م. هشام عبد الخضر سكر العثمان
جامعة ذي قار، رئاسة الجامعة
husham@utq.edu.iq

المستخلص:

هدفت الدراسة الى تقديم عرض معرفي عن مؤشرات السلامة المالية واستخدامها في تقييم الاستقرار المالي المصرفي، لكشف الخلل في وقت مبكر واظهار الجانب الايجابي ومحاولة تعزيزية، والوصول بجهاز مصرفي سليم يحفظ حقوق المودعين والمستثمرين، وتم استخدام المنهج التحليلي من خلال مؤشرات السلامة المالية وللمدة (2024Q3-2015Q4)، وأجريت الدراسة على القطاع المصرفي العراقي، واستنتجت الدراسة بأن مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي توفر نظرة ثاقبة عن مدى استقرار وسلامة المؤسسات المالية في البلد كونها تقدم مجموعة من المعلومات الرئيسة حول المؤسسات المالية، مما جعلها تدخل بشكل كبير في انظمة الرقابة المالية والاستقرار المالي، واوصت الدراسة بالعمل على استقرار المراكز المالية للمصارف من خلال توفير الادارة الجيدة التي تسعى الى الموائمة بين اهدافها والمتمثلة بالربحية والسيولة والامان، اذ يجب الاحتفاظ بأقل قدر من السيولة للوفاء بالتزاماتها وتوجيه المتبقي للفرص الاستثمارية التي تدر عائداً مرتفعاً وباقل مخاطرة.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات السلامة المالية، الاستقرار المالي المصرفي، كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الربحية، السيولة.



The Role of Financial Soundness Indicators in Assessing Banking Financial Stability: An Analytical Study of the Iraqi Banking Sector

Lec. Husham AbdulKhudhur
Sukkar Alothman
University OF Thi- Qar ,
University Presidency
husham@utq.edu.iq

Professor Dr. Sundus Hameed
Mousa Alktrani
University of Kufa, College of
Administration and Economics
sundosh.alkatrany@uokufa.edu.iq

Abstract:

The study aimed to provide a conceptual overview of Financial Soundness Indicators (FSIs) and their use in assessing banking financial stability, with the goal of detecting imbalances at an early stage, highlighting positive aspects, supporting reinforcement efforts, and ultimately achieving a sound banking system that safeguards the rights of depositors and investors. The analytical method was employed through the use of FSIs for the period (Q4 2015–Q3 2024). The study was conducted on the Iraqi banking sector and concluded that the FSIs of the Iraqi banking sector offer valuable insights into the stability and soundness of the country's financial institutions, as they provide key information about these institutions. This has led to their significant incorporation into financial supervision and stability systems. The study recommended working towards stabilizing the financial positions of banks by ensuring effective management that seeks to balance objectives related to profitability, liquidity, and security. Banks should maintain a minimum level of liquidity sufficient to meet obligations while channeling the remaining funds into investment opportunities that yield high returns with minimal risk.

Keywords: *Financial Soundness Indicators, Banking Financial Stability, Capital Adequacy, Asset Quality, Profitability, Liquidity.*



المقدمة:

إن القطاع المصرفي يحتل مكانه مهمة في أي اقتصاد، لذا يستدعي إيجاد مؤسسات ناجحة وفاعلة تعمل على أسس علمية وقواعد قانونية عادلة لتكون مساهمة في التطور الاقتصادي، إذ تقدم المصارف على وجهه الخصوص وظائف فريدة من نوعها ومن ثم سيكون تعثر المصرف وعدم استقراره مؤثر على الاقتصاد بأكمله بسبب مخاطر انتقال العدوى من مصرف لآخر لأن المصارف مرتبطة ببعضها بعضاً من خلال أنظمة الدفع، وتعد المصارف بمثابة الاداة التي تطبق فيها الدولة نظامها النقدي وسياساتها المالية، ويسهم القطاع المصرفي في إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها، فضلاً عن تقديم الخدمات المصرفية باختلاف أنواعها، إذ تعمل المصارف ببيئة تتطلب الالمام بعدد متزايد من القوانين واللوائح والقواعد العامة للتعامل في مختلف المجالات ولا سيما المالية والاقتصادية، وانطلاقاً من أهمية العمل المصرفي في العراق لذا دعت الحاجة الى توفير اجراءات احترازية تدعم العمل المصرفي وتحقق استقراره، وهنا يأتي دور مؤشرات السلامة المالية للتعبير عن مدى صلابة الاجراءات الاحترازية التي يتم اعتمادها من قبل القطاع المصرفي وتساعد هذه المؤشرات في تقييم مدى قدرة القطاع المصرفي على التكيف مع الازمات والمخاطر، وذلك لضمان سلامة واستقرار المصارف العراقية وتفادي المخاطر المحتملة وتحقيق الاداء المتميز مع ضمان بقائها في السوق والمنافسة، وتقديم صورة واضحة عن استقرار المصارف للإدارة العليا لتساعد في مجال ادارة الازمات وتفعيل الاستجابة نحوها.

المبحث الاول: منهجية الدراسة:

1. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

- أ. تناول موضوع غاية في الأهمية، إذ وجد اهتماماً بالغاً من قبل المؤسسات المالية الدولية والمحلية لاسيما مركز الاستقرار المالي في البنك المركزي، كون مؤشرات السلامة المالية ادوات مهمة لتوجيهه متخذي القرار وواضعي السياسات.
 - ب. الكشف عن أهم المؤشرات القوة والمتانة المالية كأداة للإنذار المبكر عند تعرض المصارف للمخاطر، مما يسهم الى حد ما في المحافظة على الاستقرار المالي المصرفي.
2. مشكلة الدراسة: تواجه الأنظمة المصرفية تحديات متزايدة في الحفاظ على الاستقرار المالي، خاصة في ظل الأزمات المتكررة والتقلبات الاقتصادية، وتعد مؤشرات السلامة المالية أداة رقابية



مهمة لرصد نقاط الضعف المحتملة في النظام المصرفي، لكن يبقى التساؤل قائماً حول مدى فاعليتها في تقييم الاستقرار المالي والكشف المبكر عن المخاطر، وبناءً على ذلك تكمن مشكلة الدراسة بالإجابة على التساؤل الرئيس الآتي:

هل هناك دور لمؤشرات السلامة المالية في تقييم الاستقرار المالي المصرفي؟

3. أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف، التي تسعى الدراسة لتحقيقها بالآتي:

- أ. تحليل دور مؤشرات السلامة المالية في تقييم مدى استقرار النظام المالي، وتحديد مدى فعاليتها في الكشف المبكر عن المخاطر في القطاع المصرفي.
- ب. تقديم عرض معرفي عن مؤشرات السلامة المالية والاستقرار المالي المصرفي، مما يساهم في تأصيل أبعاد مشكلة الدراسة، ويزود واضعي السياسات والإدارات في المصارف بالمعرفة اللازمة حول إمكانية تقييم الاستقرار المالي المصرفي.
- ج. تطوير نظام الرقابة المصرفية وزيادة كفاءته وفعاليتها وبالشكل الذي يحقق الاستقرار المالي في القطاع المصرفي من خلال توفير مؤشرات تقييم الأداء المصرفي وتحدد مواطن القوة والضعف وبالتالي اتخاذ القرارات السليمة بوقت مبكر.

4. فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرضية الرئيسة الآتية:

هناك دور لمؤشرات السلامة المالية في تقييم الاستقرار المالي المصرفي.

5. مجتمع الدراسة وعينته:

يتمثل مجتمع الدراسة وعينته بالقطاع المصرفي العراقي، والمكون من 70 مصرفاً، ويضم 7 مصارف حكومية، و 63 مصرفاً محلياً وأجنبياً، اذ شكلت المصارف العراقية المحلية الخاصة 23 مصرفاً، أما المصارف الاسلامية المحلية فقد كانت 28 مصرفاً، في حين كانت المصارف الاجنبية الاسلامية مصرفان اثنان، وبالنسبة للمصارف الاجنبية فقد كانت بواقع 10 مصارف، وكما يظهرها هيكل الجهاز المصرفي في 2023/12/31، إذ ابتدأ العمل بمؤشرات السلامة المالية في العراق منذ عام 2015 والعمل مستمر على تحسين جودة البيانات من خلال التعاون الوثيق بين دائرة الاحصاء والابحاث وصندوق النقد الدولي IMF على وفق المنهجية المعتمدة.



6. مؤشرات القياس لـ FSI:

يتم تجميع معظم مؤشرات السلامة المالية عن طريق تجميع البيانات للمؤسسات الفردية لإنتاج مقياس للقطاع المالي ككل، إذ أن مراقبة القطاع المالي ككل يؤدي إلى تحديد المخاطر التي تهدد استقرار النظام ككل نتيجة للتأثير الجماعي لأنشطة العديد من المؤسسات، التي يصعب اكتشافها عن طريق مراقبة المؤسسات الفردية وحدها، لذا تقوم مؤشرات FSI الفردية بمراقبة نقاط الضعف المختلفة في القطاع المالي وسلامته، وهي تغطي كفاية رأس المال وجودة الموجودات والربحية والسيولة لدى القطاع المصرفي، مما يوفر ذلك رؤى حول مصادر نقاط الضعف في القطاع المالي ومدى سلامة واستقرار النظام المالي (Schachter et al., 2004: 234)، ويوضح الجدول (1) النسب المالية المستخدمة في الدراسة (IMF, 2019: 2)، وبحسب تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2020.

الجدول (1) مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي.

ت	مؤشرات السلامة المالية	النسبة المالية المستخدمة
1	كفاية رأس المال (Capital Adequacy)	رأس المال التنظيمي \ الموجودات المرجحة بالمخاطر
		رأس المال من المستوى 1 \ الموجودات المرجحة بالمخاطر
2	مؤشرات جودة الموجودات (Asset Quality)	القروض المتعثرة \ إجمالي القروض
		القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال التنظيمي
3	مؤشرات الربحية (Earnings and Profitability)	صافي الدخل \ إجمالي الموجودات (ROA)
		صافي الدخل \ حقوق الملكية (ROE)
4	السيولة (Liquidity)	الموجودات السائلة \ إجمالي الموجودات
		الموجودات السائلة \ المطلوبات قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الباحث وباعتماد على، البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ، تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2020.

المبحث الثاني: الاطار النظري للدراسة:

اولاً: نبذة عن التطور التاريخي لمؤشرات السلامة المالية FSI:

ان التطور التاريخي لمؤشرات السلامة FSI مقترن بما كشفته الازمة الآسيوية في عام 1998-1999 بوجود ثغرات كبيرة في مدى توافر البيانات الاحصائية عن القطاع المالي والخارجي مما جعل السلطات الاقتصادية الوطنية والدولية عاجزة عن اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب لعدم توافر المعلومات والبيانات المطلوبة، إذ ان صندوق النقد الدولي IMF استجاب بمبادرات احصائية عديدة واثمرت هذه الجهود عن ظهور مشروع السلامة المالية FSI الذي يوفر مجموعة



من البيانات والادوات لتقييم ومراقبة الاستقرار المالي والمخاطر التي يتعرض لها النظام المالي (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015Q2-2019Q2: 1)، الا ان مؤسسات التمويل الدولية لها القدرة على العمل كإشارات انذار مبكر من خلال الكشف عن ضعف النظام المالي وبالرغم من ان بداية الازمة تكون بمثابة صدمة الا ان المحليين يؤكدون بأن الاشارات الساطعة لنقاط الضعف المالية توجد عادة بشكل كافي لإبلاغ إجراءات السياسة الاستباقية لمنع حدوثها او للتخفيف من حدة التأثير على الاقتصاد (3: Yaaba & Adamu, 2015)، وبدأ صندوق النقد الدولي بمشروع مؤشرات السلامة المالي في عام 1999 من خلال عقد اجتماع كبير ضم مجموعة من الخبراء والمسؤولين من عدة بلدان ومنظمات دولية وإقليمية والقائمين على وضع المعايير، تم التأكيد بضرورة وجود بيانات تفصيلية عن القطاع المالي وتحديد اهم المؤشرات التي ينبغي جمعها، وبما ان لا يوجد نموذج عالمي مقبول يحدد اي المعلومات التي ينبغي جمعها مما ادى الى قيام IMF اجراء مسح احصائي في منتصف عام 2000 شمل اكثر من 100 دولة بخصوص استخدام وتجميع مؤشرات الحيلة الكلية مما سمح لـ IMF بتحديد مجموعة اساسية من مؤشرات السلامة المالية فضلاً عن مؤشرات سائدة تختارها البلدان تبعاً لظروف البلد المحلية (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015Q2-2019Q2: 1)، وفي عام 2001 صادق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على مجموعة من مؤشرات السلامة المالية الاساسية والتشجيع على العمل بها، وكذلك شجع صندوق النقد الدولي مؤسسات التمويل الدولية على قياس وتقييم القطاع المالي (164: Shajari & Shajari, 2012).

استمر العمل بمشروع FSI الى ان تم نشر دليل في عام 2006 مختص بتجميع مؤشرات FSI الذي قدم ارشادات حول التعاريف والمفاهيم والمصادر واهم التقنيات اللازمة لتجميع مؤشرات السلامة المالية FSI وتكون متسقة داخلياً وقابلة للمقارنة عبر البلدان مما يوفر معلومات حول السلامة المالية للنظام المالي العالمي (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015Q2-2019Q2: 1)، ومنذ بداية الازمة في عام 2008 وانهيار العديد من المؤسسات المالية كان المشرفين المصرفيين في العديد من البلدان يقومون بتعزيز السلامة المالية، ويطلبون من المصارف زيادة رأس المال والسيولة على افتراض ان مؤشرات السلامة المالية الاقوى تعنى بوجود مصارف اكثر اماناً (4: Che & Shinagawa, 2014)، اذ نشر صندوق النقد الدولي IMF في عام 2019 دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية FSI كمسودة اولية وازداد فيها مؤشرات جديدة وطور آلية احتساب



المؤشرات السابقة لتوسيع تغطية نطاق القطاع المالي، بما في ذلك (الوسطاء الماليين، صناديق اسواق المال، شركات التامين، صناديق التقاعد، الشركات غير المالية، الاسر)، ويوصي الدليل بتجميع 50 نموذجاً من معايير التحليل المالي 13 منها جديدة، ستعمل الاضافات واجراءات التركيز والتوزيع على تعزيز الجانب التطلعي للمؤسسات مما يسهم في دعم استقرار النظام المالي (IMF, 2019: 1)، تعمل 133 دولة من اصل 189 دولة عضو في صندوق النقد الدولي IMF على جمع بيانات السلامة المالية، وعلى الرغم من اتساع نطاق احتساب مؤشرات السلامة المالية FSI بين الدول الا ان لا يتم احتسابها بشكل كامل خاصة تلك التي تتطلب اجراء مسوحات خاصة (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015Q2-2019Q2: 1).

ثانياً: مفهوم مؤشرات السلامة المالية:

ان الازمات المالية في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر اثارت الكثير من التساؤلات حول كيفية تدعيم الانظمة المالية والعمل على استقرارها، حيث ان الازمات في الماضي كانت غالباً ما يسبقها انكماش في سوق العقارات (Bundesbank, 2006: 103)، في القرن العشرين النصف الثاني من التسعينيات انخفض الاستثمار في بعض اقتصاديات الاسواق الناشئة نتيجة تصاعد حدة الازمات المالية، مما ادى الى قيام صندوق النقد الدولي IMF بطلب من اعضائه بتقييم مؤشرات السلامة المالية FSI في الانظمة المصرفية في بلدانهم كجزء من العمل الاشرافي له، اذ تم اعداد مجموعة من الوسائل والادوات لتقييم مدى سلامة الانظمة المالية والمصرفية (IMF, 2006: 11). تعرف السلامة المالية على انها عملية تقويم مركزة ومكثفة لعمليات وانشطة المصارف، اذ تؤدي النسب المالية دوراً مهماً في الكشف عن السلامة المالية للمصارف وهذا الدور يساعد في الحفاظ على الوضع التنافسي للمؤسسة، مع تحقيق هدف ثابت وتطوير يساهم في القضاء على المخاطر المالية التي من الممكن ان تتعرض لها المصارف (Kliestik et al, 2020: 74-75)، أما (Daly & Akhter, 2009: 296) فقد عرف مؤشرات السلامة المالية بأنها اجراءات احترازية للوصول الى الصحة المالية وتعافي المؤسسات وتؤدي دوراً مهماً في تقييم الاستقرار المالي، حيث تشمل هذه المؤشرات على البيانات الاجمالية للمؤسسات الفردية ومؤشرات الاسواق التي تعمل فيها تلك المؤسسات.

ثالثاً: مفهوم الاستقرار المالي:



يعد مفهوم وتحليل الاستقرار المالي حديث العهد بالمقارنة مع تحليل الاستقرار النقدي والاقتصادي الكلي، حيث تعددت الجهات الدولية والإقليمية التي تطرقت إليه ولم يتوصلوا إلى تعريف موحد ومتفق عليه، إذ كل من يحاول تعريفه فإنه إما نموذج أو إطار تحليلي مقبول على نطاق واسع لتقييم الاستقرار المالي أو قياسه (G. Schinasi, 2005: 1-2)، وأن مفهوم الاستقرار المالي يعد مفهوماً متطوراً ويمكن أن يعني أشياء مختلفة في سياقات مختلفة، إذ يشير التعريف الضيق فقط إلى استقرار النظام المصرفي للبلد، ولكن لا يمكن ضمان الاستقرار المالي من خلال التركيز على مصارف البلد وحدها، بل يجب أن يتضمن النظام المالي للبلد أيضاً بما فيها نظام المدفوعات الخاص به، ويتضمن الاستقرار المالي على نطاق أوسع، أسواق الأوراق المالية وصناديق التقاعد وشركات التأمين والمؤسسات الأخرى التي توفر إطاراً لتنفيذ المعاملات الاقتصادية وتوجيه المدخرات إلى الاستثمار، وبالتالي يشير التعريف الأوسع للاستقرار المالي إلى الاهتمام بالاستقرار على جميع هذه المستويات، بما في ذلك التشغيل الفعال للسوق المالية للبلد، لذا فإن النظام المالي المستقر هو النظام الذي يتم فيه منع الصدمات الرئيسية التي يمكن أن تعطل الأداء السلس للنظام المالي، والذي يصمد أمام هذه الصدمات عند حدوثها ولا تمتد فيه أثارها أو انتقالها إلى البلدان المجاورة أو إلى مناطق أخرى من العالم (IMF, 2008: 3-4). وتضمنت الأدبيات الاقتصادية عدة مفاهيم للاستقرار المالي، إذ ركز العديد منها كونه الحالة المقابلة لحالة عدم الاستقرار المالي حيث تشهد قصور أو حالة اضطراب في قيام القطاع المالي بوظيفة الوساطة المالية وفقاً لأسس ومعايير مثالية، أما الفريق الآخر من الاقتصاديين فقد انتقد هذا التوجه وأشاروا إلى أن قيام القطاع المالي بوظيفة الوساطة المالية وعلى الوجه الأمثل هذا لا يعني بالضرورة قدرته على مواجهة الالتزامات المالية التي من الممكن أن تنتقل من دولة لأخرى، حيث لا يمكن تفاديها في ظل تحول العالم إلى قرية صغيرة تربطها علاقات مالية غاية في التعقيد والتشابك (الشاذلي، 2014: 11).

رابعاً: أهمية وأهداف الاستقرار المالي:

يعد الاستقرار المالي أمراً بالغ الأهمية، وذلك لوجود الترابط الكبير بين المؤسسات المالية والتأثير الذي يمكن أن تحدثه الأزمة على الاستقرار الاقتصادي، ويمكن للعوامل الخارجية أو الآثار غير المباشرة الناجمة عن أزمة في مصرف معين أن تمنع النمو الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك، يمكن أن يؤثر الانكماش الاقتصادي سلباً على جودة الموجودات، مما يستتد كفاية رأس المال ويزيد من المخاطر مما يسبب عزوف تجاه الاستثمارات التجارية المقبولة (Granville & Mallick, 2009:)



663)، وبالرغم من أن التطور المالي يمكن أن يحفز التوسع الاقتصادي، إلا أنه أيضاً يعرض الاقتصاد لمخاطر خاصة في شكل الهشاشة المالية، ويمكن أن يؤدي إلى أزمة مصرفية ناجمة عن صدمات خارجية أو نتيجة أخطاء في السياسات مما تؤدي إلى تعطل تدفق الأموال إلى الشركات والأسر، وهذا الأمر سوف يعيق النمو الاقتصادي، ويمكن أن تتفاقم الحالة إذا تزعزعت الثقة في النظام المصرفي، مما يؤدي إلى اندفاع غير طبيعي للحصول على السيولة، مما قد يزيد من زعزعة استقرار الاقتصاد (Anderson, 2011: 1)، لذا فإن استقرار النظام المالي يساهم في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية وزيادة الشمول المالي، وكذلك يعد شرطاً ضرورياً لتطوير النظام المالي، بالتالي يعزز من انتقال آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي (جاسم، 2023: 18)، إذ إن وجود نظام مالي سليم يعد أمراً ضرورياً لدعم استقرار الاقتصاد الكلي، وعند وجود مشاكل في النظام المالي للبلد سوف تقلل من فعالية السياسة النقدية، وبالتالي تخلق تكاليف مالية كبيرة تتعلق بإنقاذ المؤسسات المالية المضطربة، وتؤدي إلى هروب رأس المال وتعميق الركود الاقتصادي (IMF, 6: 2008)، وبالرغم من أن القطاع المصرفي يكون في الغالب هو محور التقييم في استقرار القطاع المالي، نظراً لدوره البارز في العديد من الأنظمة المالية، إلا أن التغطية تشمل بشكل متزايد تطورات ونقاط ضعف في القطاع المالي غير المصرفي (مثل شركات التأمين وصناديق الاستثمار) وكذلك في قطاعي الأسر والشركات غير المالية (Comelli & Ogawa, 2021: 7).

خامساً: دور مؤشرات السلامة المالية (FSI) في تحليل الاستقرار المالي:

يتوجب على تحليل الاستقرار المالي أن يكون محيطاً بجميع مصادر الخطر ومواطن الضعف في النظام المالي، لذا يجب اتباع أسلوب منهجي يقضي برصد وتحليل مختلف قطاعات النظام المالي والاقتصاد الحقيقي (الأسر، الشركات، القطاع العام) مع مراعاة الروابط بين القطاعات وعبر الحدود، نظراً إلى أن الاختلالات غالباً ما تنشأ بفعل مجموعة من مواطن الضعف ومن مصادر مختلفة، لذا على صانعي السياسات مراقبة ظهور مواطن الضعف وما يترتب عليها من أضرار على النظام المالي ككل، فقد ينشأ الضغط المالي نتيجة اعسار أحد المصارف أو إفلاس أحد الشركات الكبرى غير المالية، وينتشر في ما بعد بين مختلف قطاعات النظام المالي من خلال الانكشافات ما بين المصارف أو فقدان الثقة، لذا أصبح من الضروري اعتماد مجموعة أكبر واشمل من المؤشرات، حيث إن مؤشرات السلامة المالية تتوافق مع تحليل الاستقرار المالي (G. Schinasi, 2005: 7-8)، كونه يعتمد على مؤشرات قياسية مثل (بيانات الميزانية العمومية التي تعكس المركز لكل قطاع



(الأسر، الشركات)، النسب بين صافي الدين والدخل، مقاييس مخاطر الطرف المقابل (مثل فروق أسعار الائتمان)، مقاييس السيولة وجودة الموجودات (القروض المتعثرة)، مراكز الصرف الأجنبي المفتوحة، التعرضات للمخاطر داخل القطاعات الفردية مع الاهتمام بشكل خاص بمقاييس التركيز، وإن جميع هذه المؤشرات هي مؤشرات سلامة مالية مجمعة على مستوى الاقتصاد الكلي، لذا يتوجب النظر لتوزيع المخاطر ضمن هذه المجاميع (M. G. J. Schinasi, 2005: 113)، وبالتالي حتى لو لم تظهر السياسات الاقتصادية الكلية أي نقاط ضعف، فمن المهم مراقبة السلامة المالية، حيث يجب تبني سياسات احترازية كلية لدعم السياسات الاقتصادية الكلية، من خلال التنظيم والإشراف المالي الفعالين، وذلك لمنع تراكم المخاطر النظامية، ويتعين على البنك المركزي، باعتباره مراقباً مالياً كلياً، أن يتفاعل مع طفرة الائتمان، وارتفاع معدلات الاستدانة، وارتفاع أسعار الموجودات بشكل حاد، وتراكم نقاط الضعف المالية من خلال تطبيق سياسة نقدية شديدة، لتعزيز الاستقرار المالي ومنع الازمات وإدارتها (Yap et al., 2015: 4-5). وتم إدخال مؤشرات السلامة المالية في أعقاب الأزمات المالية في التسعينيات لتوفير مؤشرات تتعلق بالصحة والسلامة المالية الحالية للمؤسسات المالية، وكذلك بصحة وسلامة قطاعي الشركات والأسر، وتستند المؤشرات الأساسية إلى نظام تصنيف CAMELS، وهو إطار إشرافي يستخدم على نطاق واسع لتقييم السلامة المالية للبنوك الفردية. يأخذ الإطار في الاعتبار كفاية رأس مال المصرف وجودة الموجودات والإدارة والأرباح والربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق، وبالتالي، فإن مؤشرات السلامة المالية تتبع في جوهرها منطقاً تحوطياً دقيقاً، لكن عند التجميع تقدم صورة عن صحة النظم المالية الوطنية والعالمية، وتساعد في الإشارة إلى نقاط الضعف المحتملة التي قد تحتاج إلى معالجة إما بسياسات التحوط الجزئي أو الكلي (Restoy, 2017: 2). وتشكل بيانات القطاع المصرفي، إلى جانب المعلومات المتعلقة ببقية النظام المالي، والمقترضين من البنوك (وخاصة قطاع الشركات)، واتجاهات الأسعار في أسواق العقارات، الأساس لقياس مدى ضعف النظام المالي. ويتم استخدام مزيج من تحليل البيانات والمعلومات النوعية الأخرى لإنتاج تقييم شامل لاستقرار النظام المالي (Sundararajan et al., 2002: 8).



المبحث الثالث: الجانب التطبيقي:

أولاً: تحليل مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي:

تستخدم مؤشرات السلامة المالية للكشف عن مدى سلامة الاداء المصرفي، لذا فان تحليل مؤشرات السلامة المالية يتوافق الى حد ما مع تحليل الاستقرار المالي، وان هذه المؤشرات لا يتوقف عملها بكونها مؤشرات تقييم واكتشاف مواطن الضعف في الاداء المالي للمصارف وانما يتم استخدامها لرصد ومراقبة العمليات المصرفية للتوجيه والانذار المبكر من حالات عدم الاستقرار المالي (Schinasi, 2005: 8)، حيث تكون مؤشرات السلامة المالية لجهات تلقي الودائع (المصارف) مألوفة لدى المحللين والمشرقيين الماليين كونها مستخدمة لسنوات عديدة في الرقابة والاشراف المصرفي، اذ عمل صندوق النقد الدولي وبالتعاون مع المؤسسات المالية المحلية والدولية على تجميع مؤشرات السلامة المالية (FSI) لضمان وجود بيانات قابلة للمقارنة دولياً لقياس الاستقرار في النظام المالي كي يتمكن من اكتشاف مواطن القوة والضعف المحتملة وتجنب الازمات والمخاطر المستقبلية قبل وقوعها، وابتدأ العراق بالعمل على جمع مؤشرات السلامة المالية منذ سنة 2015 حتى نهاية سنة 2019، واستمر بالتعاون مع صندوق النقد الدولي وتم اكمال الجمع لبعض المؤشرات، حيث تم جمع (19) مؤشر من اصل (25) مؤشر وكانت مقتصره على جهات تلقي الودائع (المصارف) (البنك المركزي العراقي، تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2020)، وللتوصل الى تحليل عام وشامل للقطاع المصرفي وبناءً على طلب دائرة الاحصاء والابحاث فقد تم احتساب مؤشرات السلامة المالية لمجمل القطاع المصرفي، اما فيما يخص البيانات الوصفية التي تعد بمثابة المفتاح الرئيس لتفسير مؤشرات السلامة المالية، فان دائرة الاحصاء والابحاث عملت على تحديد مفهوم الاقامة بالاعتماد على الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، وان عملية تجميع مؤشرات السلامة المالية تتم على اساس التوحيد المحلي وهذا يتوافق بشكل كبير مع النظام المصرفي العراقي، وتتم اجراءات التوحيد داخل المجموعة مما يشير الى ان هذه التعديلات تؤدي الى الغاء التدفقات المالية بين مستلمي الودائع والمجموعة المصرفية ذاتها في العراق، وتعتمد المصارف على معايير بازل 2 في التجميع والابلاغ عن البيانات، كما ان تعليمات البنك المركزي تتضمن على استخدام معايير المحاسبة الدولية IASs الخاص بتجميع البيانات والابلاغ عنها (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015Q2-2019Q2: 7). لذا فان مؤشرات FSI تقوم بمراقبة نقاط الضعف المختلفة في القطاع المصرفي وسلامته، وهي تغطي كفاية رأس المال وجودة الموجودات



والربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق، مما يوفر ذلك رؤى حول مصادر نقاط الضعف في القطاع المصرفي ومدى سلامة واستقرار النظام المالي، وتم تقسيمها الى مؤشرات سلامة مالية اساسية و اضافية وبحسب تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2020 وكما يأتي:

1. مؤشرات كفاية رأس المال (Capital Adequacy Indicators):

اعطى البنك المركزي العراقي اهتمام خاص لتعزيز المراكز المالية للمصارف من خلال زيادة رؤوس اموالها كونه خط الدفاع الاول لجعلها اكثر متانة وقدرة على مواجهة وتحمل المخاطر المحتملة، لذا كلما زاد رأس المال المصرفي انخفضت احتمالية حدوث اعسار مالي وازدادت درجة السلامة المالية والعكس صحيح (البنك المركزي العراقي، 2017: 29)، وتعد مؤشرات كفاية رأس المال احد اهم مؤشرات السلامة المالية والتي تهدف الى تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي وتعزيز الكفاية المالية للمصارف، وتم الاعتماد على معيار بازل 2 والمحدد بنسبة 8% لقياس كفاية رأس المال المحدد تبعاً للمخاطر السوقية والتشغيلية اما البنك المركزي العراقي فقد حدد النسبة المعيارية لكفاية رأس المال بمقدار 12% (البنك المركزي العراقي، 2022: 62)، إذ أن مؤشرات كفاية رأس المال تقيس درجة مرونة القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات وتعبر عن مدى استقراره وسلامته وكما يوضحها الجدول (2).

الجدول (2) مؤشرات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي العراقي.

المؤشر السنة	رأس المال التنظيمي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر %	رأس المال من المستوى 1 الى الموجودات المرجحة بالمخاطر %
2015Q4	20.5	15.95
2016Q1	24.5	19.84
2016Q2	25.13	20.43
2016Q3	21.6	17.72
2016Q4	52.76	42.96
2017Q1	49.06	41.6
2017Q2	47.2	39.02
2017Q3	48.61	40.19
2017Q4	48.07	39.47
2018Q1	48.8	41.45
2018Q2	48.61	41.72
2018Q3	63.76	54.99
2018Q4	63.58	55.75
2019Q1	65.82	57.93
2019Q2	62.64	51.46



46.84	53.86	2019Q3
46.65	53.53	2019Q4
49.94	54.3	2020Q1
50.39	58.4	2020Q2
48.17	53.07	2020Q3
41.41	46.52	2020Q4
41.21	51.26	2021Q1
45.22	53.13	2021Q2
44.9	53.25	2021Q3
43.74	52.09	2021Q4
42.38	49.59	2022Q1
37.29	42.91	2022Q2
28.95	32.97	2022Q3
30.44	34.12	2022Q4
31.95	35.82	2023Q1
31.97	35.91	2023Q2
32.8	37.19	2023Q3
36.55	41.89	2023Q4
37.78	42.82	2024Q1
36.12	40.92	2024Q2
34.97	39.68	2024Q3
39.45	45.94	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

يوضح الجدول (2) مؤشرات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي العراقي وللمدة (2015Q4-2024Q3)، حيث تشير نسبة رأس المال التنظيمي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر الى مدى مرونة المصارف في مواجهة الصدمات المحتملة وشهدت النسبة تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، ونلاحظ من الجدول (2) بان نسب كفاية رأس المال للقطاع المصرفي مرتفعة حيث بلغ متوسط نسبة رأس المال التنظيمي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر (45.94%) وهي اعلى من النسبة المعيارية المحددة من قبل البنك المركزي (12.5%) واعلى من النسبة المحددة من قبل لجنة بازل 3 بالتالي يبين مدى قوة واستقرار الجهاز المصرفي في مواجهة الصدمات المتوقعة وغير المتوقعة، ويلاحظ من الجدول (2) ان نسبة كفاية رأس المال كانت منخفضة ثم بدأت بالارتفاع ويرجع ذلك الى قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات الى زيادة رؤوس الاموال الى (250) مليار دينار عراقي، وابتداءً 2023/12/31 ولغاية نهاية سنة 2024 صدرت تعليمات من البنك المركزي العراقي على



زيادة سقف رأس المال من (250) مليار الى (400) مليار وعلى شكل ثلاث دفعات كل دفعة (50) مليار مما انعكس هذا الامر الى زيادة نسب كفاية رأس المال، وتعد نسب مطمئنة تعكس مدى كفاءة واستقرار القطاع المصرفي وقدرته على مواجهه المخاطر غير المتوقعة (البنك المركزي العراقي، 2024: 3-21)، وان الحصة الاكبر لكفاية رأس المال كانت لصالح المصارف الخاصة مقارنة بالمصارف الحكومية، الا ان هذا الارتفاع قد يعكس سوء استخدام في موارد المصارف ويتبين ذلك من خلال انخفاض حجم قروضها المقدمة للقطاعات الاقتصادية بالتالي فان قوة المصارف الخاصة يقابلها انخفاض في الاعمال المصرفية وكفاءتها الاستثمارية (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015Q2-2019Q2: 9)، اذ ان الفجوة الموجودة بين نسب كفاية رأس المال للمصارف الخاصة والحكومية يرجع الى عدة عوامل منها: ان المصارف الخاصة تتفوق عددياً على المصارف الحكومية والعامل الاخر هو ارتفاع حجم الموجودات المرجحة بالمخاطر للمصارف الحكومية اي ان المصارف الحكومية وبالرغم من انخفاض عددها الا ان نشاطها المصرفي اكبر بكثير من المصارف الخاصة نتيجة قدم تأسيسها وانتشار فروعها في جميع انحاء البلد (البنك المركزي العراقي، 2020: 30)، اما فيما يتعلق ببيانات الجدول (2) فنجد ان 2016Q1-Q4 قد ارتفع من 24.5% الى 52.76% ويرجع ذلك لحدوث اختلاف في آلية احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر لمصرف الرافدين حيث انخفضت من (32.2) ترليون دينار الى (5.7) ترليون دينار، لتشهد بعدها انخفاض ثم ارتفاع تدريجي واستقرار في السلسلة وصولاً لعام 2018 فقد شهدت الفترة 2018Q2-Q3 ارتفاع من 48.61% الى 63.76% كون مصرف الرشيد انخفضت موجوداته المرجحة بالمخاطر من (13) ترليون دينار الى (3.6) ترليون دينار لنفس المدة، اذ ان آليات احتساب الموجودات المرجحة بالمخاطر تحتاج الى الكثير من المراجعة والتوحيد بين جميع المصارف (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015Q2-2019Q2: 9-10)، ثم عاودت الموجودات المرجحة بالمخاطر في الارتفاع لتصل الى اعلى مستوى لها في 2020Q4 الى (27.5) ترليون دينار بسبب تأثيرات جائحة كورونا على موجودات المصارف العاملة في العراق خصوصاً فيما يتعلق بالقروض (البنك المركزي العراقي، تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2020: 2)، ولتشهد سنة 2022 انخفاضاً في نسبة كفاية رأس المال المصرفي من 52.09% في 2021Q4 الى 34.12% في 2022Q4 ويرجع هذا الانخفاض نتيجة ارتفاع الموجودات المرجحة بالمخاطر، للزيادة الحاصلة في كلاً من اجمالي الائتمان النقدي



بنسبة (14.4%) واجمالي الموجودات بنسبة (24.6%) لتشهد بعدها ارتفاع وانخفاض تدريجي مستقر في السلسلة وصولاً 2024Q3 (البنك المركزي العراقي، 2023: 49).

اما بالنسبة للفرق بين نسب كفاية رأس المال فيرجع الى ان رأس المال التنظيمي، إذ يتكون من رأس المال من المستوى الاول والثاني والثالث اما النسب البقية فتأخذ رأس المال من المستوى الاول فقط، إذ يقيس رأس المال من المستوى 1 الى الموجودات المرجحة بالمخاطر جودة رأس المال ومدى قابلية المصارف في مواجهة الصدمات، وتعد هذه النسبة اقل فائدة في البلدان النامية وذلك كون رأس المال من المستوى الثاني يكون حجمة صغيراً كما في العراق، مما يجعل هذه النسبة ان تكون ملائمة في البلدان ذات الاسواق الرأسمالية المتطورة والتي تكون معتمدة على الادوات المالية الهجينة، ونلاحظ ان هذه النسبة تتماشى مع نسبة رأس المال التنظيمي الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ولكن بقيمة اقل حيث بلغت قيمة المتوسط 39.45% للمدة (2024Q3-2015Q4) (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2019Q2-2015Q2: 10).

ومما سبق يتبين بأن نسب كفاية رأس المال للقطاع المصرفي العراقي مرتفعة جداً مقارنة بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والمحدد من قبل البنك المركزي العراقي بـ 12.5%، بالتالي يشير هذا الارتفاع الى القوة والاستقرار المالي للجهاز المصرفي العراقي في تحمل الصدمات المفاجئة وكما حدث ذلك اثناء جائحة كورونا عندما صمد القطاع المصرفي بشكل عام، الا ان النسب المرتفعة لكفاية رأس المال بهذا الشكل تعد تحوطاً وتحفظاً تؤثر بشكل سلبي على تحريك عجلة الاقتصاد كون النظام المصرفي جزءاً أساسياً منها.

2. جودة الموجودات (Asset Quality):

تتميز العمليات التي تجري في المصارف بمستوى عالٍ من المخاطر، مما يتطلب إدارة موجوداتها بكفاءة (القروض)، إذ ان جودة الموجودات تتضمن تقييم موجودات المصارف لقياس مدى مخاطر الائتمان الناشئة عن الأنشطة التشغيلية وتكون مرتبطة بشكل كبير بجودة القروض التي تقدمها كونها تحمل القدر الأكبر من المخاطر، ويؤثر تدهور جودة الموجودات في المصارف بشكل مباشر على أدائها التمويلي والتشغيلي وعلى الأداء العام للقطاع المالي (Asare et al., 56-57: 2020)، بالتالي فإن جودة الموجودات تعد واحدة من أكثر المؤشرات أهمية في تحديد سلامة واستقرار القطاع المصرفي، كون اغلب مخاطر الاعسار المالي التي تهدد المصارف ناجمة عن طريق نوعية الموجودات او صعوبة تحويلها الى سيولة اي من خلال تدهور قيمة الموجودات



(القروض) والناشئ من التدهور في السلامة المالية للمقترضين (البنك المركزي العراقي، تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2021: 4)، ولتقييم سلامة واستقرار القطاع المصرفي العراقي فإن الجدول (3) يبين المؤشرات التي تهتم بتحليل وتقييم جودة الموجودات.

الجدول (3) مؤشرات جودة الموجودات للقطاع المصرفي العراقي.

المؤشر السنة	القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض %	القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال %	معدل النمو في إجمالي القروض %	معدل النمو في القروض المتعثرة %
2015Q4	9.02	9.82	----	---
2016Q1	11.73	12.96	-1.85	27.70
2016Q2	11.95	14.42	-0.80	1.005
2016Q3	12.72	15.63	0.57	7.12
2016Q4	12.69	12.11	-0.19	-0.45
2017Q1	13.17	11.28	-1.40	2.33
2017Q2	13.57	11.83	2.95	6.06
2017Q3	14.35	14.03	1.37	7.23
2017Q4	14.84	14.81	0.74	4.17
2018Q1	15.16	14.97	5.13	7.43
2018Q2	15.73	14	0.49	4.24
2018Q3	17.02	12.85	-7.35	0.24
2018Q4	17.55	13.28	-0.40	2.69
2019Q1	18.19	12.74	-0.48	3.17
2019Q2	16.71	10.84	3.78	-4.69
2019Q3	15.52	10.47	2.79	-4.51
2019Q4	16.18	10.61	2.14	6.48
2020Q1	17.95	10.39	-0.58	10.25
2020Q2	18.67	19.23	7.47	11.79
2020Q3	19.14	15.64	5.66	8.37
2020Q4	20.97	19.62	3.14	12.99
2021Q1	19.56	17.59	4.65	-2.37
2021Q2	17.79	15.19	1.85	-7.37
2021Q3	18.14	15.69	2.26	4.27
2021Q4	18.49	19.31	0.062	1.997
2022Q1	17.88	14.41	-1.64	-4.90
2022Q2	18.88	18.56	7.31	13.28
2022Q3	18.84	20.84	3.59	3.38
2022Q4	18.85	25.21	5.64	5.68



-11.39	-2.29	19.43	17.09	2023Q1
0.72	7.09	19.45	16.08	2023Q2
8.11	3.58	23.3	16.78	2023Q3
-7.60	5.73	16.64	14.66	2023Q4
0.81	2.13	16.07	14.47	2024Q1
0.074	1.89	15.6	14.22	2024Q2
-3.30	1.06	14.33	13.6	2024Q3
		15.37	16.06	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

يوضح الجدول (3) مؤشرات جودة الموجودات المصرفية العراقي وللمدة (2015Q4-2024Q3)، اذ ان مؤشر نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض فهو مقياس مباشر لجزء من موجودات المصرف المتعثرة او في طريقها للتعثر، لذا فهو يحدد المشاكل المتعلقة بجودة الموجودات في محفظة القروض، اذ ان ارتفاع هذه النسبة يشير الى وجود تعثر في تسديد القروض، مما يشير الى وجود احتمالية تعثر مالي لمصارف منفردة او على مستوى قطاع مصرفي وعند ارتفاعها بشكل كبير يتوجب على صانعي القرار فرض سقف اعلى لتغطية القروض المتعثرة اما في حالة انخفاض هذا المؤشر فهذا يدل على سلامة واستقرار القطاع المصرفي اي كلما انخفض هذا المؤشر زاد الاستقرار المالي للمصارف (البنك المركزي العراقي، 2023: 18)، ومن اهم محددات تعثر القروض الشخصية هي انقطاع عمل العميل وانخفاض دخل العميل وكذلك تقاعد او وفاة او مرض العميل فضلاً عن عدم دراسة ومتابعة ملف العميل بشكل كافٍ من قبل القائمين في المصارف التجارية او نتيجة انخفاض كفاءتهم المهنية، اما بالنسبة لتعثر القروض لدى المستثمرين والمشاريع فيعود الى ضعف دراسات الجدوى المقدمة للمصارف التجارية وضعف قدرات المستثمرين بالإضافة الى اسباب تتعلق بعوامل خارجية اقتصادية وتنافسية (صندوق النقد العربي، 2019: 22) (البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة: 14)، اما المعيار المعتمد لجودة الموجودات فقد تم تحديده للدول النامية في تقرير مؤشرات السلامة المالية والمحدد بنسبة اقل من (5-9%) في حين كانت للدول المتقدمة محددة بنسبة اقل من (3%) (البنك المركزي العراقي، تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2021).

ونلاحظ من الجدول (3) بان نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض كانت باتجاه تصاعدي من 2015Q4 ولغاية 2019Q1 لتصل الى 18.19%، وبعدها انخفضت في 2019Q2 لتصل الى



16.71% ويرجع هذا الانخفاض نتيجة انخفاض نمو القروض المتعثرة ونسبة (4.68- %) مقارنة بارتفاع نمو إجمالي القروض ونسبة (3.77%)، ومن ثم عاودت بالارتفاع التدريجي لتصل إلى أعلى نسبة في 2020Q4 أي ما نسبته (20.97%) وأن سبب الارتفاع يعود نتيجة إلى ارتفاع نمو القروض المتعثرة ونسبة ارتفاع (12.99%) مقارنة بارتفاع إجمالي القروض الذي وصل إلى نسبة (3.14%)، وهذا يشير إلى عدم التوازن بين حجم القروض المقدمة وزيادة القدرة على عدم السداد لدى المقترضين، وأن هذا الارتفاع ناتج عن تأثير جائحة كورونا وما لحقها من إغلاق شامل وجزئي في أغلب الأنشطة الاقتصادية مما أثر بشكل ملحوظ على الملاءة المالية لكبار المقترضين فضلاً عن حالات الأرباح التي حلت بالنظام المالي، ومن ثم عاودت إلى الانخفاض وصولاً لعام 2023 ويرجع ذلك نتيجة انخفاض نمو القروض المتعثرة وهذا الانخفاض مؤشر جيد ويدعم الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، وأن المتوسط لهذا المؤشر فقد بلغ (16.06%) وهو أعلى من النسبة المحددة (5-9%)، وهذا يعني انخفاض جودة موجودات القطاع المصرفي نتيجة ارتفاع القروض المتعثرة مما قد يشير إلى عدم انضباط المصارف في منح القروض ويعرضها إلى مخاطر عدم السداد وبالتالي على سلامة الجهاز المصرفي ككل.

أما بالنسبة لمؤشر القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال فإنه يقيس مدى قدرة رأس المال على تحمل الخسائر المرتبطة بالقروض المتعثرة، وأن هذا المؤشر مفيد في قياس مرونة رأس المال (يعد من مؤشرات رأس المال ولأغراض تحليلية تم تضمينه في مؤشرات جودة الموجودات)، حيث يتأثر هذا المؤشر بثلاث متغيرات رئيسية بحكم التعريف هي (رأس المال التنظيمي، القروض المتعثرة، المخصصات)، ومن خلال الجدول (3) نلاحظ هناك ارتفاع من عام 2015 ولغاية 2016 ومن ثم بدء الانخفاض في هذا المؤشر ولكن الانخفاض الأكبر هو كان في سنة 2019 والربع الأول من عام 2020 لتصل إلى (10.39%)، مما يخفف الضغط على رأس المال في تغطية القروض المتعثرة، أما أعلى نسبة فقد كانت في عام 2022 ووصلت إلى (25.21%)، في حين كان مقدار المتوسط لهذا المؤشر (15.37%)، وبما أن النسبة أقل من 100% فهذا مؤشر جيد يمكن القطاع المصرفي من القدرة على شطب جميع القروض المتعثرة مع إمكانية الوفاء بالتزاماته المالية الأخرى، وبالتالي فإن القطاع المصرفي قادراً على تغطية مخاطر عدم السداد المحتملة للقروض المتعثرة (البنك المركزي العراقي، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015Q2-2019Q2: 11).



3. مؤشرات الربحية Profitably:

تقيس مؤشرات الربحية قدرة المصارف على تحقيق الأرباح، وهو عامل مهم في بقائها على المدى الطويل ويعد عامل مهم أيضاً يؤثر على سمعة المصرف (Qureshi & Siddiqui, 2023)، ومن أجل البقاء في السوق على المدى الطويل يتوجب على المصارف توليد أرباح كافية ومكافآت تُدفع لمساهميها والعمل على حماية رأس المال وتحسينه، أما عند حدوث الخسائر فإنها تقلل من رأس المال والسيولة المصرفية، وتعد الأرباح مقياساً مهماً لتحليل القوة المالية للمصرف، في حين إذا كانت أرباح المصارف آخذة في الانخفاض أو قد يدخل المصرف في حالة إفلاس فعلى المشرفين اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، بالتالي يتوجب عليهم الاهتمام بالمؤشرات التي تعكس الوضع المالي للمصرف ونتائجه المستقبلية (Babar & Zeb, 2011: 31)، إذ إن قوة ربحية المصارف تعكس قدرتها على دعم العمليات التشغيلية الحالية وفي المستقبل واستيعاب الخسائر المستقبلية مما يعطي مرونة كبيرة للمصارف ويزيد من درجة الأمان المصرفي، ولا تتأثر مؤشرات الربحية بشكل مباشر في السياسات وإنما تتأثر بشكل أكبر في قوى السوق على العكس من مقاييس رأس المال وجودة الموجودات، بالتالي كلما ارتفعت الربحية انعكس ذلك بشكل إيجابي على الاستقرار المالي للمصارف (البنك المركزي العراقي، تقرير مؤشرات السلامة المالية لعام 2021: 7)، ويمكن الاستدلال على ربحية القطاع المصرفي من خلال أهم المؤشرات التي تحلل ربحية وتعكس تقييم الاداء الفعلي وكما يبينها الجدول (4).

الجدول (4) مؤشرات الربحية للقطاع المصرفي العراقي.

المؤشر السنة	العائد على الموجودات (اساسي) %	العائد على حق الملكية (اساسي) %
2015Q4	0.73	6.43
2016Q1	0.69	5.99
2016Q2	0.57	4.94
2016Q3	0.57	4.79
2016Q4	0.87	7.22
2017Q1	1.03	7.94
2017Q2	0.78	5.95
2017Q3	0.79	5.91
2017Q4	1.09	7.67
2018Q1	1.16	6.59
2018Q2	1.02	5.91



4.84	0.81	2018Q3
3.67	0.61	2018Q4
3.5	0.55	2019Q1
5.08	0.77	2019Q2
6.23	0.93	2019Q3
6.16	0.91	2019Q4
7.7	1.06	2020Q1
6.25	0.89	2020Q2
5.9	0.84	2020Q3
7.36	1.05	2020Q4
5.47	0.8	2021Q1
7.25	1.08	2021Q2
5.57	0.82	2021Q3
4.68	0.7	2021Q4
7.71	1.07	2022Q1
8.03	1.09	2022Q2
10.93	1.48	2022Q3
10.02	1.31	2022Q4
15.35	1.93	2023Q1
20.89	1.37	2023Q2
33.91	1.6	2023Q3
35.55	1.24	2023Q4
14.03	2.02	2024Q1
26.14	1.95	2024Q2
37.6	2.85	2024Q3
10.25	1.08	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث وبالاتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم الاحصاءات النقدية والمالية.

يوضح الجدول (4) مؤشرات الربحية للقطاع المصرفي العراقي وللمدة (2015Q4-2024Q3)، حيث يعد العائد على الموجودات من اهم المؤشرات التي تقيس مدى كفاءة المصارف في استخدام موجوداتها لتوليد الارباح، وتوجد هناك علاقة تبادلية بين العائد على الموجودات ومكونات الدخل، وان مستويات العائد على الموجودات سجلت تذبذباً بين الانخفاض والارتفاع وكانت اقل نسبة (0.55%) في 2019Q1 اما اعلى نسبة (2.85%) في 2024Q3 في حين بلغ متوسط العائد على الموجودات (1.08%)، اذ ارتفعت نسبة العائد على الموجودات في نهاية عام 2017 الى (1.09%) مقارنة بنسبتها في عام 2016 والبالغة (0.87%)، ويعود سبب هذا الارتفاع الى تحسن ربحية



المصارف نتيجة زيادة استثماراتها وتوظيفاتها المالية وكذلك التحسن النسبي في الأوضاع السياسية والأمنية فضلاً عما أفرزته الموازنة العامة للدولة نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما انعكس على أعمال القطاعات الاقتصادية كافة ولا سيما المصارف منها على حد سواء ما أدى إلى زيادة الأرباح (البنك المركزي العراقي، 2018: 41)، لتعود وتنخفض نسبة العائد على الموجودات في عام 2018 ولتصل إلى (0.61%) نتيجة انخفاض أرباح المصارف بصورة عامة حيث انخفض صافي الدخل الذي يحمل فائدة إلى (1319451) مليون دينار وكذلك انخفاض الدخل بدون فائدة ونمو الموجودات (البنك المركزي العراقي، 2019: 46)، وفي عام 2020 فقد ارتفعت نسبة العائد على الموجودات لتصل إلى (1.05%) بالرغم من تأثر العالم والعراق في جائحة كورونا وما تبعها من غلق لجميع الأنشطة الاقتصادية إلا أن سبب الارتفاع كان نتيجة توجه البنك المركزي على حث المصارف على منح الائتمان من خلال عدد من المبادرات التي قدمها للقطاع المصرفي، فضلاً عن ارتفاع أرباح المصارف إذ بلغ صافي الدخل الذي يحمل الفائدة (1.5) ترليون دينار وارتفاع الدخل بدون الفائدة إلى (2.4) ترليون دينار، وأن الجزء الأكبر من هذا الارتفاع نتيجة تغير سعر صرف العملة العراقية أمام الدولار الأمريكي (البنك المركزي العراقي، 2021: 80)، ليصل إلى أعلى نسبة (2.85%) في 2024Q3 وهذا الارتفاع نتيجة نمو صافي الدخل قبل الضريبة بنسبة (49.01%)، وعند مقارنة نسب العائد على الموجودات مع النسبة المعيارية المحددة بأقل (0.5%) فإن جميع النسب كانت أعلى منها وهذا يدل على أن المصارف تحقق ربحية تفوق النسبة المعيارية وهناك استقرار في معدل تحقيق الأرباح للقطاع المصرفي. يهدف العائد على حق الملكية إلى قياس كفاءة المصارف في استخدام رأس المال لتوليد الأرباح، وهذا يعني قدرة المصارف على تحويل حقوق الملكية إلى أرباح صافية، وبالتالي فإن انخفاض العائد على حق الملكية يعني افتقار المصرف للكفاءة الإدارية لذا يتطلب مراقبة دقيقة لأنشطته من قبل البنك المركزي العراقي وأصحاب حقوق المالكين، إذ بلغ المتوسط للعائد على حق الملكية ما نسبته (10.25%)، وما يلاحظ من الجدول (4) بأن مؤشر العائد على حق الملكية يتماشى مع نمط مؤشر العائد على الموجودات في الانخفاض والارتفاع، ليسجل أقل نسبة (3.5%) في 2019Q1 أما أعلى نسبة (37.6%) في 2024Q3، حيث تعكس هذه النسبة معدل العائد الذي يحصل عليه المستثمرين من أصحاب رأس المال في المؤسسات المالية ومدى كفاءتها ونجاحها في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق الملكية والأسباب الرئيسة لانخفاض هذه النسبة هي نتيجة انخفاض قيم الدخل وترتفع بارتفاع قيمة الدخل، وعند مقارنتها بالحدود المفترضة (10%-



20%) فنجدها اقل من هذه النسبة وللمدة (2022Q2-2015Q4) ولا تتعدى هذه النسبة الا بعد الربع الثالث لعام 2022 ولغاية الربع الثالث 2024، وبالرغم من الارتفاع الكبير في رؤوس الاموال للقطاع المصرفي الا انها لم تولد ارباحاً كافية مما يتوجب عليها ان تزيد من كفاءتها في توليد الارباح لضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي.

4. مؤشرات السيولة (Liquidity Indicators):

تعد مؤشرات السيولة مقياساً لمدى امتلاك المصارف مستوى ملائم من السيولة، اذ تعكس قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماته وبشكل فوري من خلال تحويل اي موجود من الموجودات الى نقد بسرعة وبدون خسائر، اي انها تقيس قدرة المصارف في مواجهة عمليات السحب للودائع من قبل المودعين او الاستجابة في منح القروض الى جانب الطلبات الاخرى (البنك المركزي العراقي، 2024: 22)، وان نجاح المصارف في عملها يكمن بقدرتها على مواجهة السحوبات النقدية اليومية للعملاء او المودعين وبصورة لا تتعارض مع تحقيق الارباح كون القروض تعد اهم أنشطة المصارف المدرة للدخل الا ان هناك التزامات تحد من التوسع في منح القروض عند الطلب، وايضاً هناك عوامل تحدد من حجم السيولة المصرفية وهي طبيعة الودائع وعادات الجمهور المصرفية ومدى ثقافتهم المصرفية في هذا المجال الى جانب توجهات البنك المركزي في تحديد نسبة الاحتياطي القانوني، حيث يتمتع الجهاز المصرفي بمستوى عالي من السيولة يفوق ما تم تحديده من قبل البنك المركزي العراقي، وعند انخفاض نسب السيولة يعرض المصارف لمخاطر مالية قد تؤدي به الى التعثر والفشل، وقد تم تحديد مؤشرات السيولة بنسبة (30%) من قبل البنك المركزي ليتم مقارنته بالنسب المحتسبة، لتكون هذه النسب من السيولة مصداً ودرعاً ضد الازمات الناتجة من السحوبات المفاجئة وبالتالي تساهم في سلامة واستقرار القطاع المصرفي (البنك المركزي العراقي، 2016: 31)، ويمكن قياس السيولة وفقاً للمؤشرات المبينة في الجدول (5) ومن خلال هذه المؤشرات يمكن تحديد فيما اذا كان القطاع المصرفي يمتلك سيولة عالية تمنحه القدرة على مواجهه الازمات الناجمة عن السحوبات غير المتوقعة.



الجدول (5) مؤشرات نسب السيولة للقطاع المصرفي العراقي.

المؤشر السنة	الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (أساسي)	الموجودات السائلة إلى الالتزامات قصيرة الأجل (أساسي)	معدلات النمو في ودائع العملاء %	معدلات النمو في اجمالي القروض %
2015Q4	41.79	64.56	---	---
2016Q1	41.06	62.85	-8.89	-1.85
2016Q2	40.37	63.04	1.29	-0.80
2016Q3	40.84	63.62	2.20	0.57
2016Q4	40.48	64.37	-1.19	-0.19
2017Q1	42.22	66.73	2.65	-1.40
2017Q2	41.6	66.08	-2.96	2.95
2017Q3	41.43	66.22	1.77	1.37
2017Q4	53.4	67.97	8.05	0.74
2018Q1	52.13	66.14	-2.99	5.13
2018Q2	52.07	67.09	-0.39	0.49
2018Q3	53.12	66.34	1.13	-7.35
2018Q4	51.78	64.52	5.23	-0.40
2019Q1	55.86	71.22	2.79	-0.48
2019Q2	57.73	73.61	5.17	3.77
2019Q3	54.99	68.27	3.94	2.79
2019Q4	55.01	69.16	0.19	2.14
2020Q1	55.33	67.99	16.36	-0.58
2020Q2	52.53	67.52	-5.58	7.47
2020Q3	50.36	62.09	1.94	5.66
2020Q4	52	63.86	4.68	3.14
2021Q1	50.82	64.45	-0.96	4.65
2021Q2	50.55	64.17	10.13	1.85
2021Q3	50.42	63.37	5.91	2.26
2021Q4	52.15	65.33	5.30	0.062
2022Q1	54.46	67.37	4.40	-1.64
2022Q2	54.9	67	10.06	7.31
2022Q3	54.14	66.05	-0.09	3.59
2022Q4	58.55	70.34	12.17	5.64
2023Q1	55.56	66.77	-1.02	-2.29
2023Q2	52.36	62.76	2.51	7.089
2023Q3	49.25	60.07	0.81	3.58
2023Q4	51.19	62.02	3.20	5.73
2024Q1	47.75	58.74	-2.80	2.13
2024Q2	50.94	63.01	3.06	1.89
2024Q3	49.76	61.63	1.36	1.06
المتوسط	50.25	65.45		

المصدر: من إعداد الباحث وبالاغتماد على البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.



يوضح الجدول (5) مؤشرات السيولة للقطاع المصرفي العراقي وللمدة (2015Q4-2024Q3)، اذ ان مؤشر الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات يقدم دلالة على السيولة المتاحة لمواجهة المطالبات النقدية غير المتوقعة وان اغلب التغيرات التي تحصل في هذا المؤشر هي نتيجة تغير اجمالي الموجودات، حيث بلغ المتوسط لهذا المؤشر ما نسبته (50.25%) مما يشير بارتفاع معدلات السيولة للقطاع المصرفي مقارنة بالنسب المعيارية المحددة بـ (10-30%) مما يضمن استمرار قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل.

يهدف مؤشر الموجودات السائلة الى الالتزامات قصيرة الاجل الى توضيح التباين بين الموجودات والمطلوبات من حيث السيولة، مما يقدم دلالة على قدرة المصارف في مواجهة السحوبات قصيرة الاجل ومن دون مواجهه اي مشاكل في السيولة، حيث بلغ المتوسط لهذا المؤشر ما نسبته (65.45%)، وكما يلاحظ من بيانات الجدول (5) ان هذا المؤشر يسير بوتيرة مشابهة الى مؤشر الموجودات السائلة الى اجمالي الموجودات الا انه بمستوى اعلى مما يدل على امتلاك القطاع المصرفي السيولة الكافية لمواجهة الصدمات المفاجئة للسحوبات قصيرة الاجل.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

1. الاستنتاجات:

- أ. توفر مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي العراقي نظرة ثاقبة عن مدى استقرار وسلامة المؤسسات المالية في البلد كونها تقدم مجموعة من المعلومات الرئيسية حول المؤسسات المالية، مما جعلها تدخل بشكل كبير في انظمة الرقابة المالية والاستقرار المالي.
- ب. تعكس مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة (2015Q4-2024Q3) يتمتع القطاع المصرفي بنسب كفاية رأس المال مرتفعة مقارنة بالنسب المعيارية المعدة من قبل البنك المركزي وهذا يعني ان القطاع المصرفي اقل عرضة للإفلاس في حالة تعرضه لخسائر غير متوقعة.
- ج. تعكس مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة (2015Q4-2024Q3) بأن هناك مشكلة في ما يتعلق بجودة الموجودات، حيث هناك ارتفاع في نسب القروض المتعثرة الى اجمالي القروض بالمقارنة مع المعيار المحدد، بالتالي فان القطاع المصرفي العراقي يمتلك ضعف في النسب المعيارية مما يتطلب تشديد المراقبة على المصارف في اقراض زبائنهم كذلك يتوجب الاهتمام بتركز القروض المتعثرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، في حين نجد ان نسبة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال قد سجلت قيمة اقل من القيمة المعيارية



مما يؤكد قوة ومتانة القطاع المصرفي فيما يتعلق برأس المال والذي يغطي القروض المتعثرة بشكل كبير جداً مما يظهر قدرات رأسمالية كبيرة تساعد في استقرار القطاع المصرفي.

د. تعكس مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة (2015Q4-2024Q3) ومن خلال العائد على الموجودات بأنه كان أعلى من الحد الأدنى للنسبة المعيارية الموضوعية إلا أن هناك حاجة إلى رفع ربحية المصارف وعلى وجه الخصوص في المصارف الخاصة فقد سجلت خسائر في بعض الأحيان مما يتطلب منها رفع معدلات الربحية من خلال زيادة معدلات الإقراض كونها تعد مصدراً مدرراً للعائد، أما في ما يتعلق بالعائد على حق الملكية فنجد أن أعلى من القيمة المعيارية ولكن بصورة قليلة جداً ولا تتعدى هذه النسبة إلا بعد الربع الثالث لعام 2022 وبالرغم من الارتفاع الكبير في رؤوس الأموال للقطاع المصرفي إلا أنها لم تولد أرباحاً كافية مما يتوجب عليها أن تزيد من كفاءتها في توليد الأرباح لضمان سلامة واستقرار القطاع المصرفي.

2. التوصيات:

أ. العمل على استقرار المراكز المالية للمصارف من خلال توفير الإدارة الجيدة والتي تسعى على الموائمة بين أهدافها والتمثلة بالربحية والسيولة والأمان، إذ يجب الاحتفاظ بأقل قدر من السيولة للوفاء بالتزاماتها وتوجيه المتبقي للفرص الاستثمارية التي تدر عائداً مرتفعاً وبأقل مخاطرة.

ب. المراقبة المستمرة للبنك المركزي على القطاع المصرفي والتقييم بمدى التزام المصارف بكل من (نسب كفاية رأس المال وجودة الموجودات ونسب الربحية والسيولة)، إذ أن هذه النسب تعبر عن مدى السلامة والاستقرار المالي للقطاع المصرفي وعدم السماح للمصارف بتجاوز النسب المعيارية الموضوعية من قبل البنك المركزي.

ج. التأكيد على سياسات الإقراض التي تتبعها المصارف والعمل على تقييم مخاطر الائتمان وتحليل الجدارة الائتمانية للمقترض لا سيما المكونات الخمسة الأساسية لمنح الائتمان (الشخصية، القدرة، رأس المال، الضمان، الظروف المحيطة)، فضلاً عن التنوع في محفظة القروض وعدم التركيز على نشاط ائتماني محدد، إذ أن تنوع محفظة القروض عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة في يساهم في تقليل احتمالية التخلف في السداد والإفلاس، وتمكن المصارف من مواجهة أثر الصدمات على محافظها الائتمانية.

المصادر:



1. جاسم، احمد جمال عسكر، (2023). استخدام طرق السلاسل الزمنية للتنبؤ بمؤشرات الاستقرار المالي في العراق حتى عام 2025. رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار.
2. الشاذلي، احمد شفيق، (2014). الاطار العام للاستقرار ودور البنوك المركزية في تحقيقه. صندوق النقد العربي.
3. صندوق النقد العربي، تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019.
4. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، مؤشرات السلامة المالية في العراق للمدة 2015 Q2 - 2019 Q2.
5. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ، تقرير مؤشرات السلامة المالية في العراق لعام 2020.
6. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ، تقرير مؤشرات السلامة المالية في العراق لعام 2021.
7. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام 2015، بغداد، 2016.
8. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي 2016، بغداد، 2017.
9. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي 2017، بغداد، 2018.
10. البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي للاستقرار المالي 2019، بغداد، 2020.
11. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2020، العدد الحادي عشر، بغداد، 2021.
12. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2021، العدد الثاني عشر، بغداد، 2022.
13. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2022، العدد الثالث عشر، بغداد، 2023.
14. البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي 2023، العدد الرابع عشر، بغداد، 2024.
15. البنك المركزي العراقي، دائرة مراقبة الصيرفة، قسم مراقبة المصارف التجارية، العدد 192/2/9، بتاريخ 2020/7/22.
16. Anderson, K. (2011). *FINANCIAL STABILITY IN THE ECCU: DEVELOPING EARLY WARNING SYSTEMS AND A FINANCIAL STABILITY INDEX*. November.



- 17.Asare, N., Laryea, M. M., Onumah, J. M., & Asamoah, M. E. (2020). Intellectual capital and asset quality in an emerging banking market. *Asian Journal of Accounting Research*, 6(1), 55–68.
<https://doi.org/10.1108/AJAR-05-2020-0034>
- 18.Bundesbank, D. (2006). *FINANCIAL STABILITY REVIEW November 2006. November.*
- 19.Che, N. X., & Shinagawa, Y. (2014). Financial Soundness Indicators and the Characteristics of Financial Cycles. *IMF Working Papers*, 14(14), 1.
<https://doi.org/10.5089/9781484386880.001>
- 20.Comelli, F., & Ogawa, S. (2021). What Can We Learn from Financial Stability Reports? *IMF Working Papers*, 2021(200), 1.
<https://doi.org/10.5089/9781513584294.001>
- 21.Daly, K., & Akhter, S. (2009). Indicators Of Financial Soundness Can They Forewarn Us Of Impending Crisis?. *International Review of Business Research Papers*, 5(0), 2.
- 22.Granville, B., & Mallick, S. (2009). Monetary and financial stability in the euro area: Pro-cyclicality versus trade-off. *Journal of International Financial Markets, Institutions and Money*, 19(4), 662–674.
<https://doi.org/10.1016/j.intfin.2008.11.002>
- 23.IMF, I. M. F. (2006). *Financial soundness indicators: Compilation guide* Washington.
- 24.IMF. (2019). *Financial Soundness Indicators Compilation Guide 2019.*
- 25.IMF, I. M. F. (2008). Current Developments in Monetary and Financial Law. In *Current Developments in Monetary and Financial Law*, Vol. 5.
<https://doi.org/10.5089/9781589067738.072>



- 26.Kliestik, T., Valaskova, K., Lazaroïu, G., Kovacova, M., & Vrbka, J. (2020). Remaining financially healthy and competitive: The role of financial predictors. *Journal of Competitiveness*, 12(1).
- 27.Qureshi, A. S., & Siddiqui, D. A. (2023). The Impact of the CAMEL Model on Banks' Profitability. *SSRN Electronic Journal*. <https://doi.org/10.2139/ssrn.4432257>
- 28.Restoy, F. (2017). Financial soundness indicators—looking beyond the lessons learned from the crisis. *Keynote Address at the Users' Workshop on Financial Soundness Indicators International Monetary Fund, Washington DC*, 26.
- 29.Schaechter, M. A., Ugolini, M. P., & Stone, M. M. R. (2004). *Challenges to Central Banking from Globalized Financial Systems*. International Monetary Fund.
- 30.Schinasi, G. (2005). Preserving Financial Stability. *Economic Issues*, 36, 30.
- 31.Schinasi, M. G. J. (2005). *Safeguarding financial stability: theory and practice*. International Monetary Fund.
- 32.Shajari, P., & Shajari, H. (2012). Financial soundness indicators with emphasis on non-performing loans in Iran's banking system. *Journal of Money and Economy*, 6(3).
- 33.Sundararajan, V., Enoch, C., San Jose, A., Hilbers, P., Krueger, R., Moretti, M., & Slack, G. (2002). *Financial soundness indicators: analytical aspects and country practices* (Vol. 212). International Monetary Fund Washington, DC.
- 34.Yaaba, B. N., & Adamu, I. (2015). Financial soundness indicators: the case of Nigeria. *CBN Bullion*, 39(4), 3–14. <https://dc.cbn.gov.ng/bullion>



35. Yap, J., Corpuz, B., Hoque, S., Raihan, S., Ratul, T., Babych, Y., Maya, G., Sharumahsvili, N., Thanh, N. D., & Long, V. M. (2015). *Financial Soundness Indicators for Financial Sector Stability: A Tale of Three Asian Countries*.